

الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية

أ.رحوي حسنية.

جامعة تلمسان.

الملخص :

لم تتمكن أغلب الدول النامية من الوصول إلى التنمية الاقتصادية الحقيقية على الرغم من الإمكانيات والموارد المتاحة والإصلاحات المطبقة، والسبب الرئيسي في ذلك حسب الاقتصاديين المؤسساتيين هو عدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسسي، كما أكدت معظم الكتابات والدراسات و التقارير الاقتصادية وخاصة تلك الصادرة عن المنظمات الدولية الرئيسية على الأهمية الكبيرة التي تمثلها المؤسسات للأداء الاقتصادي وأصبح من المتفق عليه أن جودة الإطار المؤسسي هي أحد أهم العوامل التي تساعد أو تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ما.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الإصلاح المؤسسي.

Abstract :

The majority of developing countries could not achieve the real economic development inspire of the potential, the available resources and the applied reforms, and the primary reason lies, according to institutional economist, in the fact that the economic reforms do not go hand in hand in hand with the institutional reform.

Moreover the majority of papers; studies and economic reports, especially those published by the primary international organizations insisted on the great importance and it has been agreed that the quality of an institutional cadre is

one of the most important factors which boost or hinder the achievement of economic development in any country.

Key words :Economic development, Institutional Reform

مقدمة :

لقد كان هناك اعتقاد كبير خلال السنوات الماضية أن الدول تصبح فقيرة لنقص في الموارد، البنية الأساسية و التعليم...و إذا تمكنت من نقل الموارد الكافية، بناء البنى التحتية، تحقيق العدالة في توزيع المداخل و إصلاح النظم التعليمية، فإنها ستحدث تنمية.مما لا شك فيه أن هذه الأنواع من التحسينات ضرورية للتنمية و لكنها وحدها ليست كافية بل و ليست هي أهم عامل من عوامل التنمية. و ظل هذا المفهوم سائدا إلى أن تطور المفهوم النظري للتنمية في تفسير الخلل الكامن وراء فشل بعض الدول النامية التي تواجه عدة تحديات من أجل تحقيق تنمية حقيقية على الرغم من الموارد المتاحة و الإصلاحات المطبقة. ليرجع في الأخير الاقتصاديون المؤسسيون سبب هذا الخلل إلى عدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسسي.

و لقد استمد مفهوم الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية من عدة روافد فكرية سابقة له خاصة في إطار المدرسة النيوكلاسيكية و التي تمثلت أساسا في وجود عدد لا نهائي من الشركات و الأفراد في السوق و حرية الدخول و الخروج منه ، مفترضة في ذلك أن الأسواق تسير في اتجاه نحو التوازن الدائم، غير أن أصحاب المدرسة المؤسسية الجدد نجحوا في توجيه الفكر الاقتصادي نحو فكرتين أساسيتين هما أن المؤسسات تمثل عنصرا مستقلا، كما أنها تمثل السبب الرئيسي و الأولي للنمو، فالمؤسسات تعرف بأنها الضوابط و المحددات التي يضعها البشر كإطار حاكم للتعاملات بينهم، بما تتضمنه من قيود رسمية كالداستير و القوانين و اللوائح، و قيود غير رسمية تتمثل في الأعراف و العادات و التقاليد.

و فيما يلي سنتعرض بإيجاز لمفهوم الإصلاح المؤسسي و دوره كمدخل للتنمية الاقتصادية و ذلك بإلقاء نظرة سريعة على روافد الفكر المؤسسي و الإطار النظري لتأثيره على النمو الاقتصادي وبعدها سنحاول الربط بين جودة الإطار المؤسسي والتنمية الاقتصادية و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة و التقارير التي أعدتها منظمات دولية و التي تناولت مؤشرات قياس الأداء المؤسسي و تأثيرها على النمو

الاقتصادي و في الأخير سنحاول تطبيق ما سبق على حالة الجزائر مع محاولة صياغة مجموعة من التوصيات.

أولاً: تاريخ الفكر المؤسسي: رغم تعدد المحاولات التي سعت إلى تضمين الأبعاد المؤسسية في الفكر الاقتصادي خاصة في إطار المدرسة النيوكلاسيكية، إلا أنها كانت تتم بشكل غير صريح و ذلك نتيجة للافتراضات التي انطلقت منها المدرسة النيوكلاسيكية نفسها و التي تمثلت أساسا في الإتاحة الكاملة للمعلومات، وجود عدد لا نهائي من الشركات و الأفراد في السوق و حرية الدخول و الخروج من السوق و من هنا ابتعد هذا الوصف عن الواقع لأنها افترضت أن الأسواق في اتجاه نحو التوازن الدائم، و قد أدى هذا القصور في نظرة المدرسة النيوكلاسيكية إلى ظهور الفكر المؤسسي، حيث أن ترسيخ مصطلح الاقتصاد المؤسسي يرجع أساسا إلى مدرسة "الاقتصاد المؤسسي الجديد" خلال النصف الأول من القرن العشرين، و يمكن القول أن مفكروا لمدرسة المؤسسية قد نجحوا في توجيه الفكر الاقتصادي نحو نتيجتين أساسيتين: *أن المؤسسات تمثل عنصرا مستقلا. *كما أنها تمثل السبب الأولي للنمو. و قبل الخوض أكثر في تاريخ الفكر المؤسسي لابد من الإشارة أولا إلى مفهوم المؤسسات و التي تعرف "بأنها الضوابط و المحددات التي يضعها البشر كإطار حاكم للمعاملات بينهم و تتكون من قيود رسمية كالدساتير و القوانين و اللوائح، و قيود غير رسمية تتمثل في الأعراف و العادات و التقاليد" (1) و تحتل الأبعاد المؤسسية أهمية كبيرة في فكر التنمية الاقتصادية، أما ترسيخ مصطلح الاقتصاد المؤسسي و إدراك أهميته في تحقيق الدول للتنمية الاقتصادية فيعود الفضل فيه لمدرسة "الاقتصاد المؤسسي الجديد" و التي يعتبر "رونالد كوز" (2) الملم الأساسي لأعضائها و مفكرها، حيث وضعت مقالته "طبيعة المنشأة " the nature of the firm « عام 1936 اللبنة الأولى لهذا الاقتصاد. و إن كانت تسمية "الاقتصاد المؤسسي الجديد" ترجع إلى "وليامسن" (1975) فهو الذي أطلق هذا الاسم حول هذا الأدب المتشعب، و قد وصفه بـ "الجديد" تمييزا له عن المدرسة المؤسسية القديمة.

و خلاصة الفكر المؤسسي تتمثل في محاولته تحديد دور المؤسسات في تعزيز/إعاقه النمو الاقتصادي. و بالرغم من أن الفكر المؤسسي-على خلاف باقي مدارس الفكر الاقتصادي- لا يمكن تنظيمه أو عرضه في مجموعة من النظريات و المبادئ و يعتبره الكثيرون من لضخامة و التنوع بما لا يمكن من حصره (3) إلا أنه يمكن التمييز بين مرحلتين فكريتين أسهمت في تكوين الصورة الحالية للاقتصاد المؤسسي و هما: *المدرسة المؤسسية القديمة *مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد.

1- المدرسة المؤسسية القديمة: ظهرت مع أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة، و إن كانت جذورها تمتد إلى المدرسة التاريخية الألمانية، و قد كانت البداية تتمثل في المواجهة المباشرة مع الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، وذلك انطلاقاً من مبدأ أهمية العوامل التاريخية والاجتماعية والمؤسسية، بما يجعل ما أسماه الاقتصاديون الكلاسيك "القوانين الاقتصادية" متوقف أساساً على هذه العوامل. و في نفس الوقت فإن عجز مبادئ المدرسة النيوكلاسيكية عن علاج مشكلات الدول النامية كان بمثابة الأرض الخصبة لظهور المدرسة المؤسسية (4) والتي يمكن القول أنها كانت تمثل محاولة لإحلال المدرسة النيوكلاسيكية إلى حد دفع البعض إلى اعتبار أن هذا هو الهدف الأساسي من قيامها (5). و هنا تجدر الإشارة كذلك إلى أن لمؤسستين رفضوا استنتاجات الكلاسيك بأن الاختلالات في الحياة الاقتصادية تمثل انحرافات عن الوضع التوازني العادي، و لكنهم على العكس أكدوا أن هذه الاختلالات هي الوضع الطبيعي في ظل التطور الدائم للمؤسسات القائمة في المجتمع (6). و من أهم رواد المدرسة المؤسسية القديمة نجد "ثورستاين فيلن" (Thorstein veblen) (1857-1929) و الذي قدم إسهامات اقتصادية متنوعة تمتد من سلوك المستهلك إلى المفهوم الشائع حالياً باسم "تكاليف المعاملات". و لعل أهم أعماله كتابه "نظرية الطبقة المترفة" 1899 (7) و الذي تطرق فيه لمجموعة من الخصائص حول المؤسسة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* المؤسسات - باعتبارها العادات الفكرية للإنسان - هي نتاج الماضي و ليس من الضرورة أن تتماشى مع معطيات الحاضر، و بالتالي فهي خاضعة للتغير المستمر بحكم أن المجتمعات نفسها في حالة تغير مستمر.

* المجتمعات في تغيرها المستمر تقوم بطبيعة الحال بتغيير المؤسسات السائدة، ومن هنا فإن دراسة المؤسسات هو علم تطوري لا يمكن إخضاعه لنظرية ثابتة.

* وبخصوص العلاقة بين المؤسسات والاقتصاد فيرى "فيلن" أن أي مجتمع يمكن النظر إليه على أنه آلية اقتصادية وهيكل هذه الآلية - المجتمع - عبارة عن ما يمكن أن نسميه المؤسسات الاقتصادية.

* والمؤسسات الاقتصادية بنفس المفهوم هي العادات والأنماط الفكرية التي تحكم سلوك الأفراد في أنشطتهم اليومية وفي التعامل مع الموارد والبيئة المحيطة، و بنفس المفهوم أيضاً فإن هذه المؤسسات تكون عرضة للتغير المستمر مع تطور المجتمع و

2-الاقتصاد المؤسسي الجديد: رغم أنه لا يوجد تعريف موحد ومحدد للاقتصاد المؤسسي الجديد إلا أنه يمكن وصفه بأنه توجه بحثي حديث نسبياً لتحليل العديد من قضايا التنمية يؤكد على الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات ويسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى، ومن ثم فهو يدرس العديد من الموضوعات الاقتصادية مع إدخال الجانب المؤسسي في التحليل. وعلى خلاف المدرسة المؤسسية القديمة، فإن الاقتصاد المؤسسي الجديد لا يرفض النظرية النيوكلاسيكية، وإنما يرفض فقط بعض فروضها غير الواقعية و على رأسها: (8)

(*) توافر المعلومات و الحقائق الكاملة. * غياب تكلفة المعاملات. * الرشادة التامة لدى الأفراد. * انعدام تأثير القوى التاريخية والثقافية والقيم الدينية أو ما يعرف بالمؤسسات غير الرسمية). و فيما عدا ذلك فإن الاقتصاد المؤسسي الجديد يركز على النظرية النيوكلاسيكية مع التعديل و التوسع فيها لتصبح أكثر واقعية (9)، بل إن المؤسسين الجدد استخدموا أدوات المدرسة النيوكلاسيكية لتحليل المؤسسات. ويقوم الفكر المؤسسي على المبدأين التاليين:

(أ)- وجود تكاليف ضخمة لإتمام المعاملات في جميع الأنشطة الاقتصادية، و بالتالي يسعى أطراف العملية الاقتصادية الباحثين عن الربح إلى دراسة كيفية تقليل هذا النوع من التكاليف و ذلك على خلاف المدرسة النيوكلاسيكية و التي تعنى فقط بتكاليف التحويل/ الإنتاج.

(ب)- تكلفة الحصول على المعلومات تكاد تكون هي الجزء الأكبر من تكاليف المعاملات، و ذلك على خلاف افتراض حرية الحصول على المعلومات الذي تقوم عليه المدرسة النيوكلاسيكية.

ويعتبر هذا الاقتصاد علماً معاصراً، إذ ما زال يشهد إضافات و يتضمن فروعاً فكرية جديدة، ومن أهم فروع الاقتصاد المؤسسي الجديد: (تكاليف المعاملات، اقتصاديات المعلومات غير الكاملة، اقتصاديات التعاقد و حماية الملكية، الاقتصاد الاجتماعي الجديد، العمل الجماعي، التاريخ الاقتصادي الجديد، حوكمة الشركات و سلوك المنظمات) و مع تنوع و تعدد فروع الاقتصاد المؤسسي الجديد، نميز بين أربع مستويات من التحليل:

المستوى الأول: المؤسسات غير الرسمية: وتهتم بدراسة العادات والتقاليد باعتبارها المؤسسات الدينية (المطمورة) والتي يشار لها عادة بالمؤسسات غير الرسمية، و يعد الدين من أقوى العوامل التي تؤثر على هذا المستوى (10)، وهذا النوع من المؤسسات يتطور بصعوبة بالغة و قد يستغرق تطوره قرونا و أزمنة.

المستوى الثاني: المؤسسات الرسمية: ويقصد بها مجموعة القواعد العامة الرسمية والتي تقع في خلفية أي اتفاق كالقواعد السياسية والقانونية والاجتماعية والتي تنشأ في إطارها المعاملات (11) و تشكل الأساس في الإنتاج والتبادل والتوزيع، وبالتالي تتشكل البيئة المؤسسية الرسمية من القواعد الرسمية المعلنة كال دستور والقوانين ، وعادة ما يحظى هذا النوع من المؤسسات باهتمام الاقتصاديين لأنهم يرونه بوضوح فرصة لخلق الإطار المؤسسي الملائم.

ورغم أن البيئة المؤسسية هي نتاج لأهداف ومعتقدات واختيارات الأفراد، و بالتالي فهي تنشأ بصورة تلقائية تعكس اختيارات الأفراد إلا أنها لا تصمم بصورة مطلقة بشكل معتمد من قبل جهة معينة لتأخذ الطابع الرسمي، و لكن يتوقف مدى سريانها أو إلزامها لأفراد المجتمع على هياكل الحوكمة.

المستوى الثالث: هياكل الحوكمة : إذا كانت المؤسسات الرسمية هي التي تحكم العلاقات و التعاملات في المجتمع، فإن سريان هذه المؤسسات يتطلب وجود إطار كلي حاكم يضمن سريان التعاقدات و حماية حقوق الملكية الفردية من خلال نظام قضائي كفء.

المستوى الرابع: تخصيص الموارد: و هي المؤسسات الخاصة بتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة، و عى رأسها عنصر العمل، و هو المستوى الأكثر تقدما و الذي يمثل اهتمام علم الاقتصاد عموما و محور عمل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و النيوكلاسيكي.

3- الآليات التي تؤثر بها المؤسسات على الأداء الاقتصادي: يؤكد الاقتصاد المؤسسي الجديد على أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، و رفع كفاءة الأسواق و تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي المستدام، هذا فضلا عن علاج فشل الأسواق و تشجيع قيام العمل الجماعي و من بين هذه الأدوار نذكر: * حماية حقوق الملكية و الحقوق التعاقدية للأفراد من خلال نظام قانوني و قضائي فعال يضمن تطبيق العقود و كفاءة فض النزاعات و نزاهتها. * توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق و المشاركين فيها و إتاحتها للجميع. * حماية المنافسة و تشجيعها

عن طريق تيسير إجراءات الدخول و الخروج من الأسواق و إجراءات ممارسة الأعمال و التطبيق الفعال لقوانين حماية المنافسة و منع الاحتكار. *تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية.

فإذا تمكنت مؤسسات المجتمع من لعب هذه الأدوار بكفاءة فسوف تقل حاجة الأفراد لبذل الجهد من أجل التمكن الفعلي من حقوقهم في مختلف المعاملات، و بالتالي سوف تقل تكاليف المعاملات و التكلفة الكلية لأداء الأعمال، مما يترتب عنه تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد و زيادة حجم المعاملات الإنتاجية و الاستثمارية و الاستهلاكية و التصديرية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق و في النهاية يخلق حالة من النمو و الانتعاش الاقتصادي.

ثانياً: الإطار النظري للعلاقة بين جودة الإطار المؤسسي و التنمية الاقتصادية: وهنا يجب أن نوضح أن التصنيف الأساسي للعوامل المفسرة للنمو الاقتصادي يشمل العوامل الاقتصادية و العوامل غير الاقتصادية: الثقافية، السياسية، الجغرافية إلى جانب العوامل المؤسسية، و في الواقع فإن العقود الأخيرة فقط هي التي شهدت تحول اهتمام الاقتصاديين من الاقتصاد فقط على العوامل الاقتصادية إلى العوامل المرتبطة بالهيكل الاجتماعي والثقافي في تفسير الاختلافات في مستويات التنمية الاقتصادية (12). وعلى العموم يمكن القول أن هناك ثلاثة نماذج عامة لتفسير النمو الاقتصادي للدول: (13)

1-النموذج الأكثر شيوعاً و الذي يعتمد على دالة الإنتاج التقليدية و المعتمد على ما جاء به الاقتصادي الشهير (Solow 1965): و هنا يكون الناتج دالة في رأس المال و العمل (المدخلات) و بالتالي لزيادة الناتج يجب زيادة هاذين العنصرين أو أيهما، و تكون الطريقة الوحيدة لزيادة مستوى الناتج مع ثبات مستوى العناصر هي من خلال التقدم التكنولوجي

2-النموذج الذي يعتمد على المؤسسات باعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي و هو ما يعتمد على ما جاء به كل من (North 1990) و (Landes 1998): و يقوم هذا النموذج على اعتبار أن إنتاجية أي من العناصر السابقة سيكون متأثراً بالمناخ المؤسسي المحيط، إلا أن النقاش ما زال لم يحسم بعد حول الأهمية النسبية للقنوات التي تؤثر من خلالها المؤسسات على النمو الاقتصادي، و هنا كذلك يتم التفرقة بين المؤسسات الرسمية و غير الرسمية (و أحياناً ما يكون تأثير المؤسسات غير الرسمية أهم من تأثير المؤسسات الرسمية (14)).

3- النموذج الذي يعتمد على العوامل الجغرافية باعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي، و يعتمد على ما جاء به (Sachs 2003): و يقوم هذا النموذج على اعتبار أن العوامل الجغرافية و الموقع هي العامل المحدد للنمو الاقتصادي، و ذلك بالتركيز أساسا على ثلاثة عوامل جغرافية: المناخ، وجود ميناء على مجرى ملاحى و المسافة عن العواصم التجارية العالمية.

وعادة ما يتم النظر إلى النماذج السابقة الذكر بشكل تدريجي، حيث تعتبر عناصر الإنتاج هي المحددات التقريبية أو المباشرة للأداء الاقتصادي، أما العوامل المؤسسية و الجغرافية فتعتبر المحددات الأكثر عمقا للأداء الاقتصادي (15). وبالرغم من أنه لا يزال هناك نقاش مستمر عن أهمية العوامل الثلاثة في تحديد النمو الاقتصادي، إلا أنه هناك شبه اتفاق على أن المؤسسات تمثل العامل الأكثر أهمية و تأثيرا .

ثالثا: العلاقة بين جودة الإطار المؤسسي والتنمية الاقتصادية من واقع الدراسات التطبيقية: يعتبر مفهوم أهمية الترتيبات المؤسسية للنمو الاقتصادي قديما قدم علم الاقتصاد نفسه، حيث أشار آدم سميث إلى ضرورة وجود قواعد واضحة لحماية الملكية و تنفيذ العقود، و لذا فإن الأدبيات الاقتصادية الحديثة حاولت استكشاف درجة و أبعاد تأثير الإطار المؤسسي على التنمية الاقتصادية من خلال عدة دراسات أعدتها المنظمات الدولية و التي نتج عنها أهمها ما يقرب من 62 متغير ذا تأثير معنوي إحصائيا على الأداء التنموي (عادة ما يكون المتغير المستخدم هو معدل نمو متوسط دخل الفرد في فترة معينة) للاقتصادات المختلفة (16):

3- متغيرات أظهرت دائما في كل الدراسات التي خضعت للمسح، تأثيرها على المتغير التابع و عادة ما تعتبر هذه المتغيرات ضمن ما يطلق عليه الشروط الأولية، و تشمل: (متوسط دخل الفرد، توقع الحياة عند الولادة، نسبة الالتحاق بالتعليم)

أما الـ 59 متغير المتبقية فيمكن تصنيفها إلى المجموعات التالية: (إقليمية، سياسية، مؤسسية، دينية، اقتصادية (السياسات الاقتصادية)، تاريخية). وتتفق معظم الدراسات على تعريف المؤسسات و إن كانت هناك اختلافات بسيطة في المؤشرات المستخدمة حيث:

- تستخدم معظم الدراسات مؤشرات تقريبية لقياس جودة الأطر المؤسسية، في حين يعتمد عدد قليل من الدراسات على مقاييس تعبر عن متغيرات مباشرة كالإنفاق الحكومي أو نتائج بحوث ميدانية.

-تعتمد معظم الدراسات على مؤشرات تعكس المؤسسات الرسمية، في حين يعتمد عدد قليل جدا على قياس المؤسسات غير الرسمية.

-تستخدم معظم الدراسات المعدل الحقيقي لنمو متوسط دخل الفرد كمؤشر للتنمية الاقتصادية، و ذلك مع استخدام المؤشرات الأخرى كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي، و أحيانا يتم استخدام مؤشرات أخرى كمعدلات البطالة أو معدل التكوين الرأسمالي.

-في حين تختبر معظم الدراسات النمو الاقتصادي بشكل مباشر، فإن بعضها الآخر يدرس تأثير الأداء المؤسسي على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر بدلالة الاستثمار، أو الإنتاجية أو التوظيف أو التأثير على بدء الأعمال.

رابعاً: تقييم جودة الإطار المؤسسي للاقتصاد الجزائري: فيما يلي سنتناول تقييماً مختصراً للإطار المؤسسي على الاقتصاد الجزائري اعتماداً على مجموعة من المؤشرات الرئيسية.

1-تكلفة المعاملات: هنا تم الاعتماد على مؤشرات سهولة مباشرة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي (17)، و قد جاءت الجزائر في مؤخرة الترتيب في المرتبة رقم 152 من بين 185 دولة وذلك إذا ما قورنت بدول العالم أوبالدول العربية، وبالرغم من أن الجزائر قد تبنت حزمة من الإصلاحات في هذا المجال إلا أن ترتيبها زالمتدينا.

2 2-الهياكل المؤسسية: و تم الاعتماد هنا على مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة هيرتاج (18) و وفق هذا المؤشر تأتي الجزائر في المرتبة 145 من بين 177 دولة على مستوى العالم، و بهذا الترتيب تكون الجزائر في مجموعة الدول التي يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية، و هذا ما يعني بشكل عام أن الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى العديد من الإصلاحات في مجال الحرية الاقتصادية، و على رأسها التحرر من الفساد.

3-صياغة السياسات العامة: و هنا تم الاعتماد على مؤشر الحقوق السياسية و الحريات المدنية الصادر عن مؤسسة بيت الحرية (19)، و بشكل عام فإن الجزائر يتم تصنيفها ضمن الدول غير الحرة.

خامساً: كيفية الارتقاء بالإطار المؤسسي في الجزائر: مما سبق يمكن أن نستنتج أن سبب تعثر عملية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر هو الفشل المؤسساتي، حيث ينبغي التأكيد على أن الإصلاح المؤسسي

المنشود يستهدف في النهاية الدفع بعجلة التنمية على النحو الذي يعظم من ثمارها و يساعد على استفادة الطبقات المختلفة منها على نحو عادل، و لذا لابد من صياغة أولويات و محاور محددة للارتقاء بالإطار المؤسسي في الجزائر، و لكن ينبغي التوقف قبل ذلك عند جوهر الإصلاح المؤسسي المطلوب و الذي يجب أن يتسم بما يلي:

-**الاستمرارية:** حيث تؤكد أغلب تجارب الإصلاح على أهمية استمرارية الإصلاح لتحقيق التقدم المنشود.

-**الشمولية:** حيث يجب أن تشمل الإصلاحات كافة نواحي القصور المؤسسي، فإذا كان الأمر يقتضي صياغة أولويات للإصلاح، فإن كافة الجوانب المؤسسية ترتبط ببعضها، و نجاح أو إخفاق أي منها يؤثر على بقية العوامل.

-**التوازن:** أي ضرورة توازن الإصلاح بين ما يعرف بالمؤسسات الداعمة للسوق من ناحية، و من ناحية أخرى مؤسسات الدولة، أي يجب أن يكون الإصلاح المنشود متوازن اقتصاديا/سياسيا.

-**النظرة الإستراتيجية:** حيث يجب أن تخضع الإصلاحات المؤسسية إلى نظرة إستراتيجية طويلة الأجل، و ذلك لأن غياب الرؤية الإستراتيجية يؤدي إلى افتقاد المشاركة بين مختلف القطاعات في سياسات التنمية.

و في ضوء الإصلاحات المناسبة و المطلوبة يمكن صياغة جملة من المحاور التي يمكن اعتبارها من أولويات الإصلاح المؤسسي المنشود:

1-**تسجيل الملكية:** حيث أثبتت التجارب الدولية أن كافة الإصلاحات يجب أن تنصب على تعظيم الاستفادة من الكمبيوتر و التسجيل الإلكتروني و بالتالي الحد من عمليات التسجيل الورقية و كذا الحد من الدور البشري في عملية التسجيل.

2-**استخراج تراخيص البناء:** و الإصلاحات المطلوبة في هذا المجال هي أساسا إصلاحات إدارية متعددة منها: اختصار الإجراءات أو دمجها لعدد أقل و تعظيم الاستفادة من المعاملات الالكترونية.

3-**الحقوق السياسية:** و هو مجال خارج نطاق بيئة الأعمال لكن الانتقال من دولة "غير حرة" إلى دولة "حرة جزئيا" يعتبر الضمان الأساسي لتوازن الإصلاحات اقتصاديا/سياسيا، و هنا يمكن أن نذكر بعض

أولويات الإصلاح المطلوب و التي يجب أن تشمل: (*إلغاء العمل بقانون الطوارئ*ضمان تداول السلطة*مكافحة الفساد)

4-تنفيذ التعاقبات: حيث ما زال نظام التقاضي في الجزائر و في باقي الدول العربية يمثل عقبة أمام المستثمرين و رجال الأعمال و لذا لابد من: *إنشاء المزيد من المحاكم المتخصصة (محاكم للإفلاس، محاكم للنزاعات المالية، محاكم لقضايا الاستثمار،....). *المضي قدما في محاربة الفساد في الأوساط القضائية.

خاتمة :

إن الإصلاح المؤسسي هو مفهوم جديد يتناول كافة المنظمات و الهيئات و الجمعيات التي يشهدها النظام السياسي، رسمية كانت أم غير رسمية ،سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، تهدف أولا تهدف للربح، و لذا ركزت معظم الكتابات الخاصة بالتنمية و تحقيق النمو بشكل متزايد على دور و تأثير المؤسسات على النمو، كما أوضحت أهمية المؤسسات في تفسير التفاوت الملاحظ بين الدول فيما يتعلق بمراحلها التنموية لكن أهم ما يلاحظ هو أن صياغة السياسات فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي يشوبه الحذر، فالحلول المؤسسية التي تؤدي إلى أداء اقتصادي جيد في بيئة معينة، ربما كانت غير ملائمة في بيئة أخرى إذا لم تأخذ في الاعتبار الأعراف المحلية، و المؤسسات المكملة و آليات التطبيق. فالإصلاح المؤسسي الشامل يفرض رؤية متكاملة، و إستراتيجيات بعيدة المدى و ترتيبات و إجراءات لها طابعها و مصادرها و أسسها العملية.

الإحالات و المراجع :

1-محمد رياض الغنيمي، التنمية الاقتصادية و قضاياها المعاصرة ، مكتبة كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2010، ص98.

2-رونالد هاري كوز (Ronald Harry Coase) ولد سنة 1910 بلندن (بريطانيا) و تلقى تعليمه بجامعة لندن بالاقتصاد بين 1929-1932 و شغل عدة مناصب في عدة جامعات، و تعتبر مؤلفاته في طبيعة الشركات و تكلفة المعاملات الاقتصادية هي بداية ظهور مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد، و قد حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1999.

- 3-Christopher Kingston, comparing theories of institutional change, university of Vigo, Spain, June 2008, p01.
- 4-Maya Vujayaraghavan ,William A. Ward, institutions and economic growth: empirical evidence from a cross national analysis. Clemson university 1990, p1.
- 5-Douglass C. North ,The new institutional economic and development, lecture Essay, Washington university USA, 1991, p1.
- 6-معتز بالله عبد الفتاح، الوظيفة الاقتصادية للدولة، دراسة في الأصول و النظريات، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة، 1998، ص218.
- 7-Forsker stlandsforskning, Thorstein Veblen –A critic of society, tradition and technology–Eastern Norway Research institute 2006, p2.
- 8-محمد رياض الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص101.
- 9-Douglass.C.North, the new institutional economy, Taking stock looking ahead, journal of economic literature , September 2000, p p 596–604.
- 10-Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, L'efficience institutionnelle et ses déterminants, études du centre de développement, OCDE, 2004, p11.
- 11-Douglass.C.North, Institutions, institutional change and economic performance, Cambridge university, Paris, 1990, p3.
- 12-Stanly L. Engerman, Kenneth L. Sokoloff, Institutional and non institutional explanations of economic differences, NBER working paper, September 2003, p1–3.

13-James D.G wartney and others , Economic Freedom, Institutional quality and cross-country differences in income and growth, Cato journal, vol 24,n°3, Fall 2004, p206.

14-Stephen Knowles and Clayton Weatherston, Informal institutional quality and cross-country income differences, university of Otago Newzealand,2006, p30.

15-Stephen knowles and Clayton Weatherston, op.cit, p01.

16-Ali Abdel Cadir Ali, Growth, Poverty and institutions:

Is there missing link? Arab planning institute, 2006, p p 8-10.

17-البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العام 2012، الموقع الإلكتروني لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال.

. Doingbusiness.org/rankings<http://arabic>

18-معهد هيرتاج، تقرير الحرية الاقتصادية للعام 2012، موقع معهد هيرتاج لمؤشر الحرية الاقتصادية.

<http://www.heritage.org>

19-تقرير الحرية في العالم 2012، الموقع الإلكتروني لمؤسسة بيت الحرية.

www.freedom-house.org